



لاءات الأسد تبعثر جهود اللجنة الدستورية

كأس 2



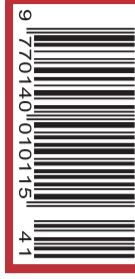
المستنسخون يسيطرون الحياة بعد فناء الأرض

كأس 16



محمد بعاصيري خيار الثنائي الشيعي المر لاسترضاء واشنطن

كأس 2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2020/10/05

18 صفر 1442

السنة 43 العدد 11841

Monday 05/10/2020

43rd Year, Issue 11841

العرب

إسرائيل تستعد لأزمات شرق المتوسط بجبل من زوارق الصواريخ

لندن - تستعد إسرائيل للتصعيد المستمر في البحر المتوسط بإدخال جبل من زوارق الصواريخ، ما يمنحها سلاحا متطورا لحماية صناعة الغاز الطبيعي الإسرائيلي من تهديد حزب الله اللبناني.

ومن المقرر أن يصل أول زورق صاروخي من شركة "بروجكت ماغن" في أوائل ديسمبر المقبل، في وقت تنتظر فيه إسرائيل وصول ثلاث فرقاطات ألمانية الصنع خلال العامين المقبلين.

وقام الأدميرال إيسال هاريل رئيس العمليات البحرية الإسرائيلية، بجولة نادرة في حقل ليفيathan البحري الإسرائيلي للغاز حيث تعلق منصات ضخمة، وأصفا الزوارق بالأحدث والأسرع.

وستكون الزوارق المعروفة باسم "سار 6" في طليعة الجهود الإسرائيلية لحماية منطقتها الاقتصادية الخالصة البالغ طولها 200 ميل. وتقف صناعة الغاز الطبيعي، التي يُنتظر إليها على أنها أصول وطنية، في قلب تلك الجهود.

وتشهد منطقة شرق المتوسط تصعيدا غير مسبوق بعد قيام تركيا بعمليات تنقيب في مياه متنازع عليها مع اليونان.

وبعد مرور أكثر من عقد من العثور على احتياطات كبيرة قبالة ساحل البحر المتوسط، تولد إسرائيل الآن حوالي 60 في المئة من الكهرباء من الغاز الطبيعي.

وبدأت إسرائيل في تصدير الغاز إلى جيرانها العرب، وتحديدًا الأردن ومصر.

وتتابع أيضا مشروعا مع اليونان وقبرص على أمل إنشاء خط أنابيب غاز شرق المتوسط لنقل الغاز إلى أوروبا.

ومع وجود الكثير من المخاطر حدد حزب الله منشآت الغاز الإسرائيلية أهدافا ذات أولوية عالية. وفي خطاب القاه عام 2018، قال أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصرالله، إنه يمكن أن يدمر حقول الغاز الإسرائيلية "في غضون ساعات قليلة" إذا كان هناك أمر بين السابع والتاسع من سبتمبر الماضي، بهدف الوصول إلى خارطة طريق تمهد لحوار جنيف المقرر عقده في منتصف الشهر الجاري، وذلك في الوقت الذي احتضنت فيه بلدة بوزنيقة المغربية جولة أولى من الحوار الليبي - الليبي، تزامنت مع حوار أمني وعسكري ليبي في مدينة العرقنة المصرية.

مساع تونسية وليبية لنقل حوار جنيف المرتقب إلى جربة أو طبرقة

الحوار بين الفرقاء الليبيين يناقش فصل السلطة التنفيذية عن المجلس الرئاسي

الجمعي قاسمي



رعاية أممية لحوار ليبي من جنيف إلى تونس

الذي يولي هذه المساعي اهتماما يعتقد أن تحريك المشهد الليبي سيمكن تونس من لعب دور في الأزمة الليبية عبر الدفع نحو الانتقال إلى الاستحقاقات المختلفة لعملية التسوية، وهو دور يحظى بدعم الجزائر.

وأشارت إلى أن هذا الدعم عبر عنه وزير الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم، أثناء زيارته الخاطفة إلى تونس الأسبوع الماضي، والتي تم خلالها الاتفاق على مواصلة الجهود المشتركة للدفع بمسار الحل السياسي بعيدا عن التدخلات الأجنبية، من خلال حوار

وجود هذه المساعي والمشاورات التي وصفها بالجدية، وقال إن أطرافا ليبية وطنية تقوم بها من منطلق توسيع منصات الحوار الليبي، وعدم حصرها بإشراك بقية دول الجوار في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية.

وقال الشريف في اتصال هاتفي مع "العرب" إن الأطراف المعنية بهذه المساعي تمثل كافة المناطق الليبية، وتستهدف من وراء تحركاتها إيجاد توازن من خلال إعطاء دور لتونس، لاسيما في هذه الفترة التي تشهد حوارات ليبية في مدينة العرقنة المصرية، وأخرى في بلدة بوزنيقة بجنوب العاصمة المغربية.

وأشار إلى أن اتصالات جرت مع الجانب التونسي الذي أبدى استعداده لاحتضان إحدى المدن التونسية هذه الجولة الجديدة من الحوار الليبي، مُتوقعا في هذا السياق أن تكون في جزيرة جربة، بحكم قربها الجغرافي للبيبا، وكذلك أيضا لسهولة تأميمها أمنيا، إلى جانب توفرها على بنية تحتية تؤهلها لضمان سير جلسات الحوار بعيدا عن الأضواء.

ولم يستبعد جبريل أوحيدة النائب في البرلمان هذه المساعي، معبرا عن ترحيبه بها، وخاصة أن تونس تبقى الأقرب إلى الليبيين.

وأوضح أوحيدة في تصريحه لـ"العرب" أن الحوار المرتقب، سواء عقد في تونس أو في جنيف، يحظى برعاية الأمم المتحدة وستجري جلساته وفقا لخرجات مؤتمر برلين واللجان المنبثقة عنه، أي 13+13، مشيرا إلى أن العبرة تبقى بالنتائج التي ستحظى بالترحيب إن كانت وطنية وبعيدة عن المحاصصة.

وترددت في وقت سابق أنباء في وسائل إعلام ليبية عن نقل حوار جنيف بين الفرقاء الليبيين إلى جزيرة جربة التونسية، بسبب بعض العراقيل التي واجهت أعضاء الوفود الليبية، تتعلق أساسا باستخراج تأشيرات الدخول إلى سويسرا، لكنها المرة الأولى التي يؤكد فيها نائبان برلمانيان ليبيان هذه الأنباء، فضلا عن المصادر الدبلوماسية التونسية.

وبحسب المصادر الدبلوماسية التي تحدثت لـ"العرب"، فإن الجانب التونسي

تونس - كشفت مصادر دبلوماسية تونسية مطلعة عن مساع تقوم بها عدة أطراف ليبية لنقل الجولة القادمة من الحوار السياسي الليبي المزمع عقده خلال الشهر الجاري في جنيف السويسرية، إلى تونس، مع تزايد التحركات السياسية الإقليمية والدولية لتوفير دعائم التوصل إلى تسوية للأزمة الليبية.

وذكرت المصادر الدبلوماسية في تصريح لـ"العرب" أن هذه المساعي التي تجري وسط تكتم شديد حقت قدما ملموسا بعد أن أبلغت تونس الأطراف الليبية بأنها تدعم كافة تحركاتها وستوفر لها كل مقومات النجاح للتوصل إلى حل ليبي - ليبي بعيدا عن التدخلات الأجنبية، والأجندات التي أفقدت ليبيا سيادتها وجعلتها هدفا للأطماع التوسعية.

وتراهن بعضة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ورئيستها بالإجابة ستيفاني وليامز، على استئناف هذا الحوار الذي توقف في أعقاب استقالة المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا غسان سلامة من منصبه في شهر مارس الماضي.

ويهدف هذا الحوار إلى إيجاد تفاهات بخصوص شكل السلطة الجديدة، حيث من المقرر أن يناقش فصل السلطة التنفيذية عن المجلس الرئاسي، وتقليص أعضاء المجلس الرئاسي من تسعة أعضاء إلى ثلاثة فقط.

ولفتت المصادر إلى أن المشاورات الجارية حاليا بين الجانبين الليبي والتونسي تتمحور حول مكان عقد هذه الجولة المرتقبة من الحوار الليبي، حيث يدفع البعض باتجاه أن يكون في جزيرة جربة بجنوب شرق تونس الغربية من الحدود الليبية، بينما يدفع البعض الآخر نحو اختيار المنتجع السياحي في مدينة طبرقة بشمال غرب تونس.

وأكد النائب في البرلمان الليبي إسماعيل الشريف



إسماعيل الشريف
نقل حوار جنيف إلى
تونس يفتح دول جوار
ليبيا دورا متوازنا

ضخامة رواتب ملايين الموظفين تهدد العراق بالإفلاس

لجنة برلمانية تحمّل الحكومة تداعيات الإقراض الداخلي وعدم دفع الرواتب

السياسي للمليشيات العراقية التابعة لإيران.

وتريد كتلة الفتح جر مصطفي الكاظمي إلى مواجهة مع الموظفين الحكوميين من خلال تأخير رواتبهم رغم إدراكها أن الظروف التي تمر بها البلاد، خاصة أزمة أسعار النفط التي تزامنت مع القيود التي فرضها تفشي فيروس كورونا، تتطلب تكانفا سياسيا لتجاوزها.

ويقول مراقبون إن الكتلة النيابية التي تمثل المصالح الإيرانية في البرلمان العراقي تحاول استثمار أزمة الرواتب لإيران قتل حكومة الكاظمي في مهمتها، مستعينة بحشد كبير من وسائل الإعلام العراقية التي يديرها الحرس الثوري الإيراني.

المال البرلمانية، المسؤولة عن مراجعة الموازنة الحكومية العامة، من محاولة الحكومة رمي الكرة أمام مجلس النواب وتخييره بين الموافقة على اقتراض سيويدي إلى الهلاك قريبا بإفلاس البلاد الذي ستتحمل نتائجه الأجيال، وبين تصريحات تحاول الضغط علينا بتصدير أنه لا رواتب بدون مصادقة المجلس على ذلك الاقتراض لإحراج المجلس وخط الأرواق".

وتقول مصادر سياسية مطلعة إن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ونائبه حسن كريم من التيار الصدري وبشير حداد من القائمة الكردية، يدعون باتجاه المصادقة على قانون الاقتراض الحكومي، وسط ممانعة من كتلة الفتح البرلمانية، وهي الجناح

المحلي والخارجي الذي أقره البرلمان في الرابع والعشرين من يونيو الماضي، والتي حددت سنتين يوما لتقديم خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي، فقد فوجئنا بمشروع قانون اقتراض آخر وكان عمل وزارة المالية هو الاقتراض فقط، محذرة من أنه "لو استمر ذلك فسيعلن العراق إفلاسه خلال ستة أشهر من الآن".

وجاء في الوثيقة "ماذا لو انخفضت أسعار النفط أكثر مما عليه هي الآن"، واستغربت لجنة



علي عبدالأمير علاوي
صرف الرواتب مشروط
بتصويت النواب على
قانون الاقتراض

وقال وزير المالية علي عبدالأمير علاوي، يوم الأحد، إن صرف رواتب الموظفين مشروط بتصويت مجلس النواب على قانون الاقتراض.

وأوضح علاوي أن "المبالغ ستكون متوفرة في حال وافق مجلس النواب على قانون الاقتراض"، مشيرا إلى أن "قانون الاقتراض مهم جدا لأنه ليبي احتياجات الدولة المالية ويعالج العجز الموجود بالموازنة".

لكن اللجنة المالية في البرلمان صدمت الحكومة برد حذرت فيه من "إفلاس العراق".

وقالت اللجنة في وثيقة داخلية اطلعت عليها "العرب"، "في الوقت الذي طال انتظارنا فيه بتطبيق الحكومة ووزارة المالية لنصوص قانون الاقتراض

وعاطل، يتقاضون رواتب من الدولة تتراوح بين 400 و3000 دولار شهريا. وبالرغم من انقضاء أربعة أيام من شهر أكتوبر الجاري لم تدفع الحكومة رواتب معظم موظفيها لشهر سبتمبر الماضي، وهو أمر نادر الحدوث، ما يشير إلى وجود أزمة مالية حقيقية.

وأظهرت أرقام غير رسمية عجزا بنحو مليار ونصف المليار دولار في موازنة الرواتب، بعد أن غطت مبيعات النفط الشهر الماضي نحو ثلثي الحاجة المطلوبة.

وأجبرت هذه الحقائق الحكومة على إقرار قانون للاقتراض الداخلي، يسمح بسحب جزء من الاحتياطات الفيدرالية في البنك المركزي العراقي، بشرط موافقة البرلمان.

بغداد - يواجه العراق شبح الإفلاس بسبب ضخامة فاتورة الرواتب التي يجب أن يدفعها الملايين الموظفين شهريا، في وقت تشهد فيه أسواق النفط اضطرابات كبيرة، ما ينعكس سلبا على استقرار اقتصاد البلاد الريعي.

ومنذ 2003 يعتمد العراق على بيع النفط لتسيير شؤون الدولة، فيما تحولت الوظيفة الحكومية إلى قبلة لدى العراقيين بسبب انهيار القطاع الخاص، ما تسبب في تضخم الجهاز الإداري للقطاع العام بشكل مبالغ فيه.

ولا يوفر العراق أرقاما رسمية عن العديد من الأشخاص الذين يتقاضون رواتب شهرية ثابتة، لكن تقديرات غير رسمية تقول إن نحو 8 ملايين مواطن، بين مدني وأمني وعسكري ومنقاع